

حسب ما وردت الظاهر في كل الصفات المقتضية لعدم الظاهر كما حال صحتها  
 الا براد سميات الغرض وان كانت عبارة غير صحيحة لان القول غير  
 وفات فكما الرجل الصغير صغارت وصغائر الرجل الكبير كصغائر  
 والله سبحانه وتعالى لا يستحق الكمال فلو فرض منه ما لا يلحق حكمته لناستحبابه  
 بل يظن بالمباخذ ان الفعل الواحد الذي يبلغ عايه العظم كما نفاكثرة فقط  
 فحاز وقد ذكر معنى هذا في سورة الانفال صورة النساء قوله تعالى  
 يا ايها الناس اتقوا ربكم هذا شر ما في اسرائيل يا حشر ولكن واللات  
 يا ايها الانسان انك كادج الى ربك كدحا في ان المراد كدحس والمخني  
 ما هذا كدحس اتقوا ما لكم في المالك ان شئ وهو الموصوف وهو ان  
 شئ في ذكر الخالق والتمسك بالاسرار بالمشكر وغيره لباقر قدرته وكميته  
 وعظيم احسانه وحقته وموان خلقكم منها من حسن واجده وان  
 ابتداء خلقها وجها منها وان ابتداء منها بربها ونسبها وكل التعاطف  
 اعم من ان يكون وسطا او غير وسط اذ البتة من شئ في وسط جنودها  
 منه كغيره وسبب ولا مانع من هذا التعاطف قال التفات ان ان  
 عدوا لكش في عن الظاهر للزوم التكرار وانها من ان الرضا والنسب  
 لسوا من نفس واحدة هذا مع كلامه وليس شئ لانه كقولك يا  
 ابتداء زيد امر فواحي الخليفة الذي انعم عليكم فقلد كبيركم الا فاره واجم  
 عليكم بقرابات ولا تكرار ولا اتمام بل هو من عطف خاص مفصل علم  
 بجملة وقد اشار اليه لفظ الكثرة في قوله تعالى والارحام بالحس  
 قد صحت هذه التارة ووردت استعمالا كثيرة نظايرها وقد  
 قال في كتابه الكونية وتبعه ابن مالك ولفظه في الآية  
 وعوده خاصا لغيره على ضمير فخص لا زفا قد جلا

وليس عندي الا ما اذ قد اتى في النظم والشعر شيئا وحكي تبار  
 ما فيها غيره وفريسه بالبحر ومن الشواهد ما يوم قريت تهيأ  
 فاذ صوب فاكرو اليا من عجب وقوله اذ اوقدوا الحرب نار بعد وشم  
 فقد حاسب من لعلها وسجيرا وقوله بنا ايد الا غيرنا يدرك  
 وتكشد على الخطوب الفواجح وقد جوز الرعشون ذلك في قوله  
 كد كرم اياكم او اشد ذكرا فقال الشيد ذكرا في موضع جر ما اصيل اليه  
 الذكروقه اورد هذا على الزحشس يعني انه خلاف ما ذكر في هذه  
 الآية وخلاف ذلك البصره واعتذر له ما اعتذرات صحيفه احد  
 ان الكلام في البحر بالحرف الا بالاضافه وقد عرفت انه مصرح بها بالان  
 وقد ذكر سبحانه في صحف الاعتذار ولم يرد اذا سن لكر ما ذكرنا فلم  
 يردوه الا بان لم يوجد فيه الناسب التي زعموا وموان حق العطف  
 عليه ظهور الاستقلال والناسب لا يصلح عدها ما حال الاحكام الا  
 يشبه الحكم بجمدها مع ان ذلك غير صحيح اما اذا كانت توجهها للموان  
 ويا ما حكمت لم ينع عدها وورد النصوص وعامة الارسل من السادة  
 على تصرفاتهم ان يكون وورد ذلك على جهة التذرع وهو غير عزم في  
 القرآن على ان هذه المسألة ما اشتمت من البصره والكوفية في تفسير  
 المسائل الكلامية والفقهاء في صحف دخول العصبية حتى قال الشنق  
 والطف خليلي ان اشمس سر بوا كما حال فلا تقتضيه بطلان  
 وتقلت بان العطف في النوح جاز على المضمر المحمور من قوله  
 وقد اقر البما في مواز العطف على الضمير المحمور بدون اعاده كان  
 في السطحا كما عرفت في مواضع زيد عجمتها وانما جمل ان اول حالات  
 اطراد حذف كما في قوله تعالى وان حتم الا اسطر الى التباين